Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
منظمة شباب بلا حدود للتنمية
Youth Without Borders Organization for Development
YPS
التوافق الشبابي للسلام والأمن - اليمن
Youth Peace and Security Pact - Yemen
Civil Alliance for Peace
التحالف المدني للسلام
شراكات
SHARAKAT

الحوكمة الشبابية في مرحلة ما بعد النزاع: نحو نموذج مستدام في اليمن

محافظات (عدن، تعز، حضرموت، مأرب)

SHARAKAT

تم اعداد الورقة ضمن مشروع "شراكات2" المنفذ من قبل التوافق الشبابي للسلام والأمن ومنظمة شباب بلا حدود للتنمية.

يوليو 2025

ورقة سياسات عامة
راشد محمد

جـدول المحـتويات

ملخص تنفيذي: 1
مقدمة:..... 2
السياق العام:..... 3
تأثيرات النزاع على الشباب اليمني:..... 4
اولًا انهيار منظومة الحماية:..... 4
ثانيًا التجنيد كملاذ اجباري لكسب العيش:..... 4
التحديات المؤسسية والهيكلية أمام الحوكمة الشبابية في اليمن..... 6
اولًا مشاركة الشباب بين الرمزية وغياب الثقة:..... 6
ثانيًا ضعف القدرات وغياب الأطر التمثيلية:..... 7
ثالثًا ثقافة اجتماعية مقيدة:..... 8
أدوار الفاعلين:..... 9
تحليل السياسات العامة:..... 9
نحو مسارات مستدامة للحوكمة الشبابية في مرحلة ما بعد النزاع:..... 10
التوصيات:..... 12

ملخص تنفيذي

يشكل الشباب أكثر من 60٪ من سكان اليمن، لكن دورهم في صنع القرار ما يزال محدودًا ورمزيًا، في ظل مؤسسات ضعيفة، وانهيار التعليم والخدمات، وتفاقم البطالة والنزوح والتجنيد المسلح منذ 2015. ورغم أهميتهم الديموغرافية، ما زالوا يواجهون إقصاءً ممنهجًا، خصوصًا الشابات اللواتي تعيقهن الأعراف الاجتماعية والزواج المبكر.

تظهر نتائج الورقة أن غياب مجالس شبابية مؤسسية، وضعف الإرادة السياسية، وتراجع دور الأحزاب، وعدم استدامة مبادرات المجتمع المدني، يقوّض فرص إدماج الشباب. كما أن غياب الثقة، محدودية القدرات، والتشريعات المقيّدة يحول دون توظيف طاقاتهم في إعادة الإعمار وبناء السلام. ورغم وجود مرجعيات مثل قرار مجلس الأمن 2250 والخطة الوطنية للشباب (2025–2030)، إلا أن هذه الأخيرة تفتقر إلى آليات عملية ومؤشرات أداء واضحة.

تؤكد الورقة أن الحوكمة الشبابية المستدامة تمثل ركيزة لإعادة بناء الدولة والمجتمع، وتتطلب تجاوز المشاركة الرمزية إلى إشراك فعلي للشباب في إعادة الإعمار، صنع القرار، السلام، والعدالة الانتقالية. كما إن تمكين الشباب ليس خيارًا إضافيًا، بل شرطًا أساسيًا لضمان استقرار اليمن وبناء سلام مستدام. الأمر الذي يتطلب بناء رؤية وطنية شاملة وشراكة ثلاثية الأبعاد بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان مشاركة شبابية حقيقية وفعّالة.

تخلص الورقة إلى تقديم العديد من التوصيات، أبرزها: ضرورة تبني إصلاحات تشريعية تضمن التمثيل الشبابي في الحكم المحلي وتفتح الطريق أمام تولي المناصب العليا، وتطوير مؤشرات وطنية واضحة لقياس المشاركة الشبابية وربطها ببرامج إعادة الإعمار، والعمل على بناء شراكات استراتيجية بين الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص بدعم من المانحين لتعزيز مشاركة الشابات والفئات المهمشة ضمن رؤية وطنية شاملة.

مقدمة

منذ اندلاع النزاع في اليمن عام 2015، دخلت البلاد مرحلة من الانهيار المؤسسي والسياسي، نتج عنها تفكك في منظومة الحوكمة التقليدية، وتقلص شديد في دور الفئات المجتمعية، وعلى رأسها الشباب. ورغم أن الشباب يشكلون أكثر من نصف السكان، إلا أن دورهم ظل محصورًا في الهامش، نتيجة الإقصاء الممنهج، وتراجع فرص التعليم والعمل، وتصاعد استقطابهم من قبل أطراف النزاع.

تشير الحوكمة الشبابية إلى مشاركة الشباب (ذكورًا وإناثًا) بشكل فاعل ومنظّم في عمليات اتخاذ القرار، وصياغة السياسات، ومتابعة تنفيذها على المستويين المحلي والوطني. وهي تشمل انخراطهم في الهياكل الرسمية وغير الرسمية، مثل السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني، المبادرات المجتمعية، والوساطة المحلية. تهدف الحوكمة الشبابية إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والتنمية المستدامة من خلال تمكين جيل الشباب من التأثير والمشاركة في شؤون مجتمعاتهم.

رغم الأهمية الديموغرافية والسياسية للشباب في اليمن، إلا أن مشاركتهم في صنع القرار تعاني من قيود هيكلية ومؤسسية وسياساتية، ما يهدد بإعادة إنتاج أنماط الإقصاء السياسي والاجتماعي، ويضعف فرص بناء سلام مستدام. تسعى هذه الورقة إلى استكشاف سبل بناء نموذج مستدام للحوكمة الشبابية في اليمن ما بعد النزاع، يعزز حضور الشباب كفاعلين أساسيين في إعادة البناء، السلام، والتنمية، ويوازن بين المستويين المحلي والوطني، مستندة إلى تحليل الواقع اليمني وتجارب انتقالية دولية.

تم اعداد هذه الورقة من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة، وبالاستناد إلى تحليل نوعي وكمّي (استبيانات، مقابلات، مراجعة أدبيات)، شملت 25 مقابلة و4 جلسات نقاش بؤرية مع شباب في محافظات تعز، مأرب، عدن، وحضرموت، 80 استبيان، إلى جانب مراجعة سياسات وطنية، وأطر تشريعية، وتجارب دولية مقارنة في بيئات ما بعد النزاع.

السياق العام

يشكل الشباب اليمني شريحة رئيسية في البنية السكانية والاجتماعية، إذ تمثل الفئة العمرية بين 15 و24 عامًا أكثر من 22٪ من إجمالي السكان، أي ما يعادل حوالي 6,5 مليون شاب وشابة. ومع تفاقم النزاع منذ عام 2015، تعمقت التحديات البنيوية التي تواجه الشباب، من بطالة متصاعدة، إلى الإقصاء السياسي، والتهميش المتكرر في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، ما عمق من شعور الاغتراب لدى هذه الفئة، وقلّص من مشاركتها المجتمعية. بالمقابل كشف النزاع عن مفارقة لافتة في علاقة الشباب بالمجال العام؛ فبينما أدى إلى تهميشهم وحرمانهم من التعليم والعمل، وانخراط بعضهم في العنف أو النزوح، فقد أتاح، في حالات محدودة، بروز أدوار مدنية جديدة، خصوصًا في مجالات المبادرات المجتمعية والوساطة المحلية، في مأرب لم يكن للشباب أي دور يُذكر سابقًا، لكن النزاع دفع ببعضهم – خاصة النساء – إلى الواجهة في مجالات مجتمعية ومبادرات السلام" .[1]

كانت انتفاضة 2011 لحظة محورية في انخراط الشباب في الحياة العامة، تجلت في مشاركتهم بمؤتمر الحوار الوطني. غير أن الحرب التي اندلعت لاحقًا أغلقت نوافذ المشاركة، وأعادت إنتاج الإقصاء بأشكال أكثر حدة. ومع غياب سياسات وطنية شاملة تُعنى بالشباب، وافتقار البلاد لرؤية استراتيجية طويلة المدى، استمر تآكل رأس المال البشري الشبابي، وبرزت جهودهم المتفرقة في أشكال من المبادرات غير الرسمية التي تفتقر إلى الدعم المؤسسي.

على مستوى المحافظات، كشفت الإفادات الميدانية عن تباينات واضحة: ففي تعز، تتفاقم البطالة ويتعاظم تسرب الشباب من التعليم، وفي حضرموت توجد تمثيلات شبابية لكنها محدودة التأثير وتخضع للاعتبارات الحزبية. أما مأرب، فتعرف حراكًا شبابيًا نسبيًا لكن يعوقه الطابع القبلي وتحديات البنية التحتية، بينما في عدن يُرصد انكفاء شبابي نتيجة التدهور المعيشي. تتشابه وتختلف التحديات التي تواجه مشاركة الشباب، تبرز القيود الرسمية على الأنشطة الشبابية في كلًا من عدن ومارب، حيث الأنشطة الشبابية تتطلب تراخيص من جهات أمنية .[2] بينما تبدو الأنشطة الشبابية أفضل حالًا في تعز وحضرموت، بيد أنها تواجه تحديات في ضعف الاستجابة الرسمية للسلطات المحلية لمخرجات الأنشطة الشبابية .[3] لذلك، تصبح الحوكمة الشبابية ضرورة ملحّة، ليس فقط لإدماج الشباب في دوائر القرار، بل أيضًا لإرساء قواعد جديدة للمساءلة المجتمعية، وبناء جسور ثقة بين الأجيال والمؤسسات، وهو ما يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة.

1 مقابلة عبر الهاتف مع الناشطة الشبابية في محافظة مأرب ولاء دينيش، 16 يوليو 2025.
2 جلستي النقاش المركزة في محافظتي عدن، 17 يوليو، 2025، ومارب، 9 يوليو 2025.
3 جلستي النقاش المركزة في محافظتي تعز، 29 يونيو 2025، وحضرموت، 7 يوليو، 2025.

تأثيرات النزاع على الشباب اليمني

اولًا انهيار منظومة الحماية:

أدى النزاع المسلح إلى أضرار جسيمة طالت الشباب اليمني، حيث تردت الخدمات، وتراجعت فرص العمل، وفقدت شبكات الأمان الاجتماعية قدرتها على الصمود، وارتفعت معدّلات البطالة 33٪ وبلغت معدّلات الفقر 74٪، وتسبّبت في قلّة الفرص البديلة للشباب[4]. أجمع المشاركون على أن الحرب فرضت واقعًا قاسيًا عانى فيه الشباب من الإعاقات الجسدية والصدمات النفسية، والنزوح، وفقدان الأهل، وعسكرة الفضاء المدني. وفقًا لتعبير أحد الشباب من محافظة مارب، فقد "ضاع عمر جيل كامل في الفراغ واللا شيء... أصبح الشباب بين قتيل وجريح وأسير، أو نازح وعاطل ومهجّر"[5].

في عدن وتعز، تدهورت الأوضاع المعيشية بشكل لافت، وأدى النزاع إلى انتشار الإعاقات، والتسرب المدرسي، وتراجع الخدمات، وتدهور الصحة النفسية[6]، وفي مأرب، تعمقت الهشاشة النفسية مع غياب مراكز التأهيل والدعم[7]. أما حضرموت فقد شهدت تدهورًا نفسيًا واقتصاديًا، مع محاولات استقطاب للشباب نحو أدوار غير مدنية، وحدت من استثمار طاقاتهم[8]. هذه الأوضاع جعلت الشباب أكثر عرضة للخطر، وطالت النساء والفتيات، إذ ارتفعت معدلات العنف الأسري، والطلاق[9]. كما حجمت بشدة من قدرة الشباب على المساهمة في جهود بناء السلام والتنمية والتأثير في صنع القرار[10]، ما أدى إلى انتكاسة شديدة لوظائف أنظمة الحكم والآفاق الاقتصادية في جميع أنحاء اليمن[11]، وزادت الحاجة إلى خدمات التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي، في ظل غياب مراكز متخصصة[12].

ثانيًا التجنيد كملاذ اجباري لكسب العيش:

بات استقطاب الشباب وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع ظاهرة ممنهجة، وتحوّل إلى خيار اقتصادي اضطراري في ظل غياب البدائل[13]. مع استمرار النزاع استنفدت الأسر اليمنية استراتيجيات التكيّف، ما دفعها إلى خيارات قسرية مثل إخراج الأطفال من المدارس، أو دفعهم للانخراط في جماعات مسلحة[14]. قُدّر عدد الأطفال المجندين خلال النصف الثاني من العام 2022، بـ 2233 طفل، رغم الهدنة الأممية[15].

4 "المرصد الاقتصادي لليمن: مواجهة التحديات المتصاعدة، خريف 2024"، البنك الدولي، 31 أكتوبر 2024، https://n9.cl/a1508
5 مقابلة عبر الهاتف مع الناشط الشبابي في محافظة مأرب منير الغويدي، 16 يوليو 2025.
6 مقابلة مع حسام شهاب، رئيس منظمة وصل للسلام، تعز، 6 يوليو 2025
7 جلسة النقاش المركزة في محافظة مأرب، 9 يوليو 2025.
8 جلسة النقاش المركزة في محافظة حضرموت، 7 يوليو، 2025.
9 مقابلة مع الناشطة رائدة رويشد، محافظة حضرموت، 3 يوليو 2025.
10 صندوق الأمم المتحدة للسكان، https://n9.cl/j3vqy
11 الشباب والشابات في اليمن شركاء في جهود التعافي، UNDP اليمن، 12 أغسطس 2024، https://n9.cl/qktxa
12 جلسة النقاش المركزة في محافظة مأرب، مصدر سابق.
13 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، 29 يونيو 2025.
14 البنك الدولي، الجمهورية اليمنية، موجز الفقر والمساواة، ابريل 2025، https://n9.cl/gcevuh
15 طفولة ضائعة: ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن مستمرة، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 18 ابريل 2024، https://n9.cl/ojchb

تحول العديد من خريجي الجامعات إلى التجنيد، ما قلّص من الإنتاجية الإبداعية، ورفع مستوى الإحباط في أوساط الشباب[16]، وزاد من نسب الإدمان والانخراط في أنشطة ضارة كتعاطي الشبو والمنشطات، والممنوعات[17]، وفقدان الثقة بمستقبل مستقر[18]. عزّزت هذه الحالة هشاشة الأمن النفسي والاجتماعي، وانعكست على مفاهيم الانتماء والهوية الوطنية، قالت مشاركة من تعز: الكثير من الشباب المنخرطين مؤخرًا في الجبهات ليس من أجل الوطن، بل من أجل توفير راتب شهري[19]. يتفق معها شاب من حضرموت "أصبح الراتب المدفوع بالعملة السعودية هو ما يستهوي الشباب للانخراط في التشكيلات العسكرية، دون وعي وطني!"[20]. هذه المعضلة تسلط الضوء على خطورة ترك فجوات تمثيلية دون معالجة.

إلى ذلك، بات الشباب اليمني فريسة سهلة لشبكات الاتجار بالبشر، واستقطابهم للقتال في الحرب الروسية الأوكرانية بوعود عمل زائفة، ليجدوا أنفسهم مجبرين على القتال في أوكرانيا[21]. تتشابك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتشكّل بيئة خصبة لاستغلال الضعف المجتمعي، وبالتالي، فإنّ الانخراط في التجنيد (محلّياً أو خارجياً) بات يمثّل مساراً جاذباً للشباب للحصول على الدخل[22]. وتكشف هذه المعطيات عمق الهشاشة التي يعيشها الشباب اليمني، وتؤكد الحاجة العاجلة إلى سياسات حماية وتمكين في مرحلة ما بعد النزاع، تضمن إعادة ادماجهم وتعزز مشاركتهم الآمنة في الحياة العامة.

إن الآثار المتعددة للنزاع على الشباب اليمني تشير إلى أن تمكين الحوكمة الشبابية لا يمكن أن يتحقق دون معالجة هذه التحديات المتراكمة. ما يتطلب إعادة بناء متكاملة لبيئة الحماية، والتعليم، والمشاركة، تبدأ من الاعتراف بأن ما خلفه النزاع هو أكثر من "أضرار جانبية"، بل هو تعطيل طويل المدى لمسار التحول الديموغرافي والسياسي الذي يفترض أن يكون الشباب في مركزه. ويفرض ضرورة إعادة بناء بيئة تمكين شاملة تفتح المجال أمام مشاركة حقيقية للشباب في صياغة مستقبل ما بعد النزاع.

16 جلسة النقاش المركزة في محافظة مارب، مصدر سابق.
17 جلسة النقاش المركزة في محافظة حضرموت، مصدر سابق.
18 مقابلة مع ارزاق بازرعة، وزارة الشباب والرياضة – عدن، 15 يوليو2025.
19 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، مصدر سابق.
20 مقابلة مع احد القيادات المعنية بالشباب في محافظة حضرموت، 11 يوليو 2025.
21 كيرستن كنيب | صفية مهدي، "هل جندت روسيا يمنيين قسرًا للقتال في أوكرانيا؟"، DW، 8 ديسمبر 2024، https://n9.cl/erkota
22 فوزي الغويدي وأحمد مرسي، المقاتلون اليمنيون: بين الفقر والتجنيد وتحدّيات العودة، موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، أبريل 2025، https://n9.cl/6dalx

التحديات المؤسسية والهيكلية أمام الحوكمة الشبابية في اليمن

اولًا مشاركة الشباب بين الرمزية وغياب الثقة:

تشير الملاحظات الميدانية إلى أن مشاركة الشباب في مواقع صنع القرار المحلي لا تتجاوز 10٪ في أفضل الحالات، وغالبًا ما تكون شكلية أو رمزية.[23] حتى التعيينات التي تتم في بعض المحافظات تأتي على نحو انتقائي، وتُفسَّر غالبًا على أنها استجابة لمتطلبات المانحين والمجتمع المدني، وليست نتيجة قناعة حقيقية لدى السلطات،[24] أو مقترنة بصلاحيات تتيح لهؤلاء الشباب ممارسة تأثير فعلي.[25] بل يتم احتواؤهم غالباً بصورة رمزية[26]. في عدن، ترتبط هذه المشاركة بمبادرات فردية غير مستدامة؛ في حضرموت، تخضع للولاءات الحزبية؛ في تعز، تغيب الرؤية الاستراتيجية ويهيمن التحدي المؤسسي[27]؛ أما في مأرب، فتقيّدها اعتبارات قبلية. كما أن مشاركة النساء توصف بأنها شكلية أكثر من كونها فاعلة.[28] يمثل ضعف الثقة بين الشباب والمؤسسات أحد أبرز التحديات لبناء نموذج حوكمة مستدام. تفاقم هذا الواقع بفعل توقف التوظيف الحكومي منذ 2011، وأثر على حقوق الشباب في التوظيف والمشاركة السياسية، خصوصًا مع اقتراب كثيرين منهم من تجاوز سن التوظيف أو فقدان اللياقة الصحية نتيجة الحرب.[29] كلها عوامل خلقت فجوة في الثقة، وعززت من شعور الإقصاء. كما كشفت البيانات الميدانية بأن غياب الإرادة السياسية 48٪، يُعد أبرز التحديات، ما يعكس تشكيكًا واسعًا بجدية الأطراف الرسمية في تمكين الشباب.

غالبًا ما تُحال ملفات الشباب على مكاتب الشباب والرياضة، المهتمة بالجوانب الرياضية، دون تكامل مع ملفات الحكم المحلي، أو بناء السلام والتنمية الشاملة.[30] ما يعكس محدودية الإدراك لدور الشباب في بناء الدولة، واختزال إمكانياتهم المتعددة. الأمر الذي يقلل من فرص تمثيل الشباب في المواقع القيادية.[31] ويفقد السياسات المحلية بعدها التشاركي.[32] لذلك، لا يكفي فتح الباب للشباب، بل يجب أن يشعروا بالمشاركة الحقيقية.[33]

23 مقابلة مع أماني الجوباني، رئيس منظمة سياق للشباب والتنمية، تعز، 6 يوليو 2025.
24 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، مصدر سابق
25 مقابلة مع عُلا السقاف، عضو التوافق الشبابي للسلام والأمن، 16 يوليو، 2025.
26 أماني الجوباني، مصدر سابق
27 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، مصدر سابق.
28 الجلسة البؤرية في محافظة مارب، مصدر سابق.
29 يشترط القانون الحد الأعلى لشغل الوظيفة العامة 45 سنة، واللياقة الصحية، المادة رقم (30)، فقرة (3، 4)، من القرار الجمهوري رقم (122) لسنة 1992، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991.
30 مقابلة مع مسؤول في مكتب الشباب والرياضة بمحافظة تعز، 27 يونيو 2025.
31 مقابلة مع احد القيادات الشبابية الرسمية في محافظة تعز، 3 يوليو، 2025.
32 مقابلة مع الناشط الشبابي جمال البغوي، مارب، 16 يوليو 2025.
33 مقابلة مع ارزاق باحيدرة، مصدر سابق.

التحديات المؤسسية والهيكلية أمام الحوكمة الشبابية في اليمن

ثانيًا ضعف القدرات وغياب الأطر التمثيلية:

تمثل طاقات الشباب في اليمن موردًا اجتماعيًا وسياسيًا حيويًا، إلا أن محدودية البنية التعليمية وبرامج التأهيل تقلص من قدرتهم على المشاركة الفعّالة في الحوكمة وصنع القرار. منذ 2015، شهدت فرص التدريب انخفاضًا ملحوظًا، وتقلصت المبادرات، مع ضعف البرامج طويلة الأمد[34]، وهشاشة الأطر التمثيلية التي غابت فيها المجالس الشبابية المؤسسية[35]. تشير الاستطلاعات إلى أن 81,6٪ من الشباب في تعز وحضرموت وعدن يشعرون بعدم امتلاك الأدوات والمهارات اللازمة للمشاركة في جهود إعادة الإعمار والمصالحة، فيما أشار 58,6٪ إلى فجوات في المعارف والقدرات الأساسية، ما يؤكد الحاجة لاستراتيجيات تأهيل شاملة: مهنية، تقنية، حقوقية، سياسية، تفاوضية، وتسويقية.

رغم هذه التحديات، أظهرت التجربة قدرة الشباب على الانتقال من مبادرات عفوية إلى تنظيم مدني وسياسي أكثر هيكلية، خصوصًا في الوساطة المحلية، وبناء السلام[36]. ومن أبرز النماذج مراكز خدمات الشباب في تعز وعدن، التي استندت إلى مرجعيات دولية كقرار مجلس الأمن 2250، ووفرت برامج تدريبية في التأهيل الوظيفي، ريادة الأعمال، المشاركة المجتمعية، والحكم المحلي، متوافقة مع الخطة الوطنية لتمكين الشباب (2025–2030)، بيد أنها واجهت تحديات، أبرزها شح التمويل، وضعف الشراكات مع الجهات الحكومية، إلى جانب تحفظات رسمية على بعض البرامج كالنوع الاجتماعي، وتصاعد الخطاب التحريضي تجاه العمل المدني[37]. كما أبرزت تجارب المؤتمر الوطني للشباب والمؤتمر الأول لشباب تعز أهمية المسارات التشاركية والتنظيم الذاتي، بمشاركة النساء والفئات المهمشة وذوي الإعاقة[38]، ومناقشة قضايا التمكين الاقتصادي والسياسي[39]. ومع ذلك، كشفت هذه التجارب هشاشة البنية الداعمة، نتيجة الاعتماد على التمويل الخارجي، ومقاومة سياسية[40]، وتعقيدات قانونية وإدارية حالت دون استدامتها[41].

تشير هذه التجارب إلى وجود فجوة هيكلية جوهرية تتمثل في غياب رؤية تشاركية ومؤسسية تمكّن الشباب، ما يستدعي تطوير سياسات تمكينية شاملة تربط بين المبادرات المجتمعية المستقلة والخطط الوطنية، لتعزيز المشاركة الشبابية في إعادة بناء المجال العام ضمن أطر ديمقراطية وآمنة، وتأسيس نموذج وطني مستدام للحوكمة الشبابية بعد النزاع.

34 صندوق الأمم المتحدة للسكان، مصدر سابق.
35 جلسة النقاش المركزة في محافظة عدن، 17 يوليو، 2025.
36 يزيد الجداوي، أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب، مصدر سابق.
37 مقابلة عبر الهاتف مع الاستاذ تمام الشيباني، المدير التنفيذي لمنظمة شباب بلا حدود للتنمية، 17 يوليو 2025.
38لمقابلة عبر الهاتف مع عبدالله باجري، مدير إدارة التعليم الشامل في وزارة التربية والتعليم – عدن، وممثل فئة ذوي الإعاقة في المؤتمر الوطني العام من محافظة حضرموت، 11 يوليو 2025.
39 استمارة التقديم للمشاركة في الملتقيات المحلية للمؤتمر الوطني العام للشباب – الدورة الثانية، https://www.gnyc-ye.com/
40 ثلاثة مكونات سياسية تعلن انسحابها من "المؤتمر الأول لشباب تعز"، اخبار اليمن، 28 مايو 2025، https://n9.cl/p2s89
41 امين سيف مدير مكتب الشؤون القانونية بمحافظة تعز، فيديو، الشؤون القانونية بتعز يعلن بطلان مؤتمر الشباب ويدعو لمحاسبة القائمين عليه، برنامج زوايا الملاعب، قناة عدن الفضائية، 2025/06/22، https://www.youtube.com/watch?v=AWMTO7W1hDA

التحديات المؤسسية والهيكلية أمام الحوكمة الشبابية في اليمن

ثالثًا ثقافة اجتماعية مقيدة:

تُعد الثقافة المجتمعية المقيّدة أحد العوائق البنيوية الأساسية أمام بناء نموذج حوكمة شبابية مستدام في اليمن، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تُحاصر الأعراف التقليدية الشباب وتقصي الفتيات من المشاركة العامة، وفي غياب الاعتراف المجتمعي لا يُنظر إلى الفتاة باعتبارها فاعلة اجتماعية أو سياسية محتملة، بل باعتبارها عنصرًا يجب التحكم في سلوكه ومسارات حياته[42]، ما يؤدي إلى ترك التعليم، والزواج المبكر[43]، وقد فاقم النزاع المسلح هذه الأوضاع، إذ عزز الانكفاء على التقاليد وزاد مستويات الرقابة الأبوية، ما حدّ من الفرص البديلة المتاحة للفتيات[44].

تشير الشهادات الميدانية إلى أن غياب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية يجعل الزواج غالبًا المخرج القسري الوحيد للفتيات[45]. بينما تظهر نتائج الاستبيان أن 81,6٪ من الشباب يعتبرون الثقافة المجتمعية المقيّدة أحد أبرز التحديات لمشاركتهم، خصوصًا في محافظتي مأرب وحضرموت. وتؤكد هذه النتائج أن التحديات الثقافية أكثر تجذرًا وأبطأ في التحول من العقبات السياسية أو المؤسسية، وأن الشباب ليسوا في موقع العزوف عن الشأن العام، بل في موقع الإقصاء غير المعلن. لذلك، فإن أي استراتيجية لتعزيز الحوكمة الشبابية المستدامة يجب أن تتجاوز التدخلات التقنية أو البرامج قصيرة الأمد، نحو مراجعة شاملة للبنى الثقافية عبر التعليم، الإعلام، وتمكين النساء والشباب من أدوار فاعلة في المجال العام، مع وجود إرادة سياسية واضحة وبنية مؤسسية تدعم المشاركة الشاملة.

42 عُلا السقاف، القيادة الشبابية للقرار الأممي 2050، تأثير أجندة الشباب والسلام والأمن على الشباب اليمني، منظمة شباب بلا حدود للتنمية، 17 يناير، 2022، ص11.
43 جلسة النقاش المركزة، محافظة مارب، مصدر سابق.
44 جلسة النقاش المركزة في محافظة حضرموت، مصدر سابق.
45 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، مصدر سابق.

أدوار الفاعلين

تشكل الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، والقطاع الخاص ركائز أساسية يفترض أن تساهم في تمكين الشباب وإشراكهم في عملية صنع القرار.[46] غير أن تجربة النزاع في اليمن أفرزت واقعًا معاكسًا؛ إذ تراجعت الأحزاب السياسية عن أدوارها المؤسسية، مستندة إلى ظروف الحرب لتعطيل مؤتمراتها التنظيمية، الأمر الذي أدى إلى احتكار القيادات التاريخية لمراكز القرار، وإقصاء الشباب من مواقع التأثير.[47] هذا الواقع أسهم في تراجع البرامج الحزبية، وضعف آليات التمكين الداخلي. ما يعكس محدودية المشاركة الشبابية جغرافيًا: ففي مأرب ظلت المشاركة محصورة في شخصيات تقليدية، وفي عدن تقلّص الهامش التعددي، بينما أخذت في حضرموت طابعًا وظيفيًا، فيما برزت في تعز مؤشرات شكلية بفعل تأثير الضغوط المجتمعية وبرامج المنظمات الدولية، لكنها بقيت رمزية وغير مؤثرة.

في المقابل، برز المجتمع المدني كمساحة أكثر نشاطًا لدعم الشباب، عبر برامج التدريب وبناء القدرات والمبادرات المحلية. بيد أنها تفتقر إلى الاستدامة لاعتمادها على تمويلات قصيرة الأجل، وضعف التنسيق والتكامل مع السياسات الحكومية.[48] كما أن المنظمات الدولية، رغم إسهامها في تنفيذ مشاريع نوعية، غالبًا ما تعمل بمعزل عن السياق المحلي، ودون استراتيجية موحدة تعزز مأسسة العمل الشبابي. ويزداد المشهد هشاشة بغياب القطاع الخاص عن لعب دور محوري في دعم المبادرات أو خلق فرص اقتصادية واجتماعية قادرة على تمكين الشباب بشكل فعلي.[49] يرى المشاركون أن استمرار هذه الديناميات – الإقصاء الحزبي، التشتت المدني، وضعف الرؤية لدى المنظمات الدولية، وغياب القطاع الخاص – يهدد فرص بناء نموذج حوكمة شبابية مستدامة في مرحلة ما بعد النزاع.[50] ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة نموذج تشاركي ثلاثي الأبعاد يجمع بين الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ضمن رؤية وطنية متكاملة تضمن إدماج الشباب في مؤسسات صنع القرار على نحو منظم وفعّال.

تحليل السياسات العامة:

على الرغم من إقرار الدستور اليمني بتكافؤ الفرص السياسية لجميع المواطنين،[51] لا تزال السياسات القائمة تعاني من تهميش ممنهج للشباب في دوائر اتخاذ القرار. فالتشريعات الحالية تمنع من هم دون سن الأربعين من تولي المناصب العليا، مثل الجمهورية والحكومة،[52] أو محافظي المحافظات.[53] مما يقصي شريحة واسعة من الشباب بشكل قانوني ومؤسسي.

46 جلسة النقاش المركزة في محافظة تعز، مصدر سابق.
47 جلسة النقاش المركزة في محافظة مأرب، مصدر سابق.
48 مقابلة مع أحد الشباب في محافظة تعز، مصدر سابق.
49 جلسة النقاش المركزة في محافظة مأرب، مصدر سابق.
50 جلسة النقاش المركزة في محافظة عدن، مصدر سابق.
51 المادة 24 من دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام 2001.
52 المواد 106، و129 من دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام 2001.
53 مادة رقم (38)، فقرة (ج) من القانون رقم (18) لسنة 2008م, بتعديل القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته.

تبرز الخطة الوطنية لتمكين وتنمية الشباب (2025–2030) كإطارًا استراتيجيًا طموحًا لتعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، مع التركيز على مبادئ الشمولية والاستدامة والمشاركة الفعّالة للشباب.[54] مع ذلك، لا تزال الخطة بحاجة إلى مأسسة مفهوم "الحوكمة الشبابية" كأداة لإعادة رسم علاقة الدولة بالمجتمع، من خلال مشاركة فعلية للشباب في الحكم المحلي وصنع القرار.

تظهر فجوات رئيسية في الخطة، أهمها: غياب إطار مؤسسي شامل للحوكمة الشبابية يضمن إدماج الشباب في مؤسسات الحكم المحلي، ودون تصور عملي لكيفية مشاركة الشباب في المؤسسات، خصوصًا في سياقات إعادة الإعمار والمصالحة ما بعد النزاع. مع نقص معالجة خصوصية الفئات الهشة مثل النازحين، وذوي الإعاقة، والنساء الشابات. إضافة لغياب مؤشرات أداء واضحة لقياس فعالية مشاركة الشباب في الحياة العامة. مع اغفالها لصعوبة تطبيق السياسات بسبب الوضع السياسي والتمزق المؤسسي، حيث تقع كل محافظة تحت سيطرة قوة سياسية مختلفة، مما يتطلب مراعاة السياقات المحلية.[55]

بالمقابل، تمثل مخرجات الحوار الوطني (2013) وقرارات مجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن أهم ركائز الحوكمة الشبابية في اليمن. فقد نصّت مخرجات الحوار الوطني على إنشاء مجلس وطني مستقل للشباب، وتخصيص 20٪ من مقاعد الدولة والأحزاب للشباب، إضافة إلى سياسات لمكافحة البطالة وتعزيز البحث العلمي والإبداع.[56] بينما منحت قرارات مجلس الأمن الشباب اعترافًا دوليًا كفاعلين في بناء السلام، وأكدت شرعية مشاركة الشباب والشابات في الحوكمة المحلية والعدالة الانتقالية، خصوصًا في السياقات القبلية والريفية.[57] وشددت على ترجمة مشاركة الشباب إلى سياسات ملموسة، وإدماجهم في خطط الإعمار والمصالحة.[58] على الرغم من تعثّر تنفيذ المخرجات بفعل الحرب، فإنها تظل إطارًا تأسيسيًا لإعادة دمج الشباب في المرحلة القادمة. كما أن تفعيل هذه المرجعيات الوطنية والدولية يوفّر أساسًا متينًا لشراكة شبابية فاعلة في إعادة بناء الدولة واستدامة السلام.

نحو مسارات مستدامة للحوكمة الشبابية في مرحلة ما بعد النزاع:

تمثل الحوكمة الشبابية المستدامة بعد النزاع ركيزة أساسية لإعادة بناء الدولة والمجتمع، إذ لا تقتصر على المشاركة الشكلية، بل ترتبط جوهريًا بقدرة الدولة والمجتمع على إدماج الشباب في الملفات الجوهرية لهذه المرحلة، بما يشمل إعادة الإعمار، وضمان حضور الشباب في صنع القرار، وإدماجهم في جهود السلام والعدالة الانتقالية. وهي مسارات متداخلة لا يمكن التعامل معها كخيارات ثانوية، بل كركائز لبناء نموذج وطني مستدام يرسخ دور الشباب كقوة اجتماعية وسياسية في اليمن ما بعد النزاع. وتُبنى هذه الحوكمة في إطار رؤية وطنية متكاملة من خلال مستويين متكاملين: بناء القدرات الشبابية بما يتيح توظيفها في مسارات التنمية الوطنية، وإرساء آليات مؤسسية تضمن مشاركة فعلية للشباب في صنع القرار وصياغة المستقبل. ويمكن تحديد أبرز المسارات وفق الآتي:

54 فريق تمكين - الخطة الوطنية لتمكين وتنمية الشباب في اليمن (2025–2030)، يونيسيف، https://n9.cl/9gudq
55 مقابلة مع صقر منقوش، مصدر سابق.
56 "المبادئ التوجيهية الدستورية بشأن الشباب في اليمن: في وثيقة الحوار الوطني"، ملتقى النساء والشباب، 2014، https://n9.cl/on0h5
57 القرار 2419، اعتمده مجلس الأمن في جلسته 8277، المعقودة في 6 يونيو 2018 https://n9.cl/tghp9
58 القرار 2535، عتمده مجلس الأمن في جلسته 8748، المعقودة في 14 يوليو 2020 https://n9.cl/23r353

المسار الأول إعادة الإعمار:

يمثل إعادة الإعمار مدخلًا استراتيجيًا لتمكين الشباب اقتصاديًا واجتماعيًا وإدماجهم في التنمية الوطنية. ويتطلب ذلك تطوير برامج تعليم وتدريب وتأهيل نوعية في المجالات الهندسية، الطاقة المتجددة، الأعمال الرقمية، والتكنولوجيا التطبيقية التي تراعي المنظورات البيئية، بالتوازي مع تحديث البنية التعليمية والفنية والمهنية عبر تطوير المعاهد والكليات التقنية. كما تبرز أهمية تعزيز فعالية الصناديق الوطنية ذات الصلة (مثل صندوق تنمية المهارات وصندوق النشء والشباب). في هذا السياق، يظل إشراك الشباب في تحديد وصياغة أولويات إعادة الإعمار وتنفيذها أمرًا أساسيًا وحيويًا، إلى جانب تمكينهم اقتصاديًا عبر القروض والمنح الميسّرة ودعم المشاريع الريادية، بما يفتح أمامهم فرصًا حقيقية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن ضمان استدامة هذه السياسات، وفق آراء المشاركين/ات الشباب، يتطلب تصميمًا تشاركيًا، وآليات رصد شفافة.[59] مع مراعاة السياقات المحلية المختلفة، وضمان تمويل وطني مستقر، يعكس التزام الدولة الفعلي بدمج الشباب في مشروع إعادة بناء اليمن.[60]

المسار الثاني المشاركة في صنع القرار:

لا يمكن الحديث عن حوكمة شبابية مستدامة دون حضور فعلي للشباب في مواقع اتخاذ القرار. لذلك، يسعى هذا المسار إلى تحويل مشاركة الشباب من أدوار رمزية إلى أدوار فاعلة في مواقع اتخاذ القرار على المستويات الوطنية والمحلية. يشمل ذلك اعتماد سياسات تضمن حصصًا واضحة لهم في المؤسسات الرسمية والحزبية (لا تقل عن 30٪)، أيد ما يزيد عن 72٪ من المشاركين تخصيص كوتا شبابية في المجالس المحلية، إلى جانب تأسيس مجالس شبابية محلية ومجلس وطني للشباب للمساهمة في صياغة السياسات ورقابة تنفيذها؛ باعتبارها خطوة انتقالية نحو تمكين حقيقي. مع إحياء الأندية الشبابية الرياضية والثقافية والاتحادات الطلابية باعتبارها فضاءات للتأطير السياسي والاجتماعي. ما يتطلب (إطارًا تشريعيًا داعمًا ومُلزمًا، وضمانات للمشاركة النوعية لا الشكلية. إضافة إلى ربط الكوتا بمسارات تدريب وتأهيل ممنهج)، مع أهمية دمج المرجعيات الدولية، خاصة القرار الأممي 2250، ضمن السياسات الوطنية، بما يتيح أدوات ضغط وحماية قانونية لتوسيع المساحة المتاحة أمام الشباب. يوازي ذلك خلق مساحات للحوار السياسي والاقتصادي والثقافي عبر منصات ومنتديات ميدانية ورقمية، تتيح للشباب فرصًا للتعبير وصياغة الرؤى المشتركة.

المسار الثالث بناء السلام والعدالة الانتقالية والمصالحة:

يشكل هذا المسار محورًا لا غنى عنه في الحوكمة الشبابية المستدامة، إذ يربط مشاركة الشباب بالسلام والاستقرار المجتمعي. ويتضمن إشراكهم في عمليات التفاوض ومراقبة مسارات السلام، وتنفيذ برامج إعادة تأهيل الناجين والناجيات، ووضع استراتيجية وطنية للتسريح وإعادة إدماج الشباب العائدين من جبهات القتال. كما يشمل دعم مبادرات الشباب في تشكيل لجان محلية للحوار المجتمعي وبناء الثقة، والمشاركة الفاعلة في برامج العدالة الانتقالية، مثل التوثيق، تشكيل روابط الضحايا، جبر الضرر، حفظ الذاكرة، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

59 مقابلة مع عُلا السقاف، مصدر سابق.
60 مقابلة مع صقر منقوش، مصدر سابق.

يتطلب تعزيز مشاركة الشباب في بناء السلام نُهجًا متعددة: "نهج قائم على حقوق الإنسان، نهج اقتصادي يحدد الشباب باعتبارهم محور التنمية الاقتصادية، نهج اجتماعي وسياسي يربط الشباب بالمجتمع المدني والساحة السياسية، ويوفر لهم الفرص والتدريب ويدعم مشاركتهم النشطة واسهامهم في الحياة العامة، نهج ثقافي يحلل أدوار الشباب في الهياكل القائمة ويدعم الحوار، بما في ذلك الحوار بين الأجيال، بشأن هذه الهياكل . ويعتبر مبدأ "عدم الإضرار" أمرًا أساسيًا في جميع الحالات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستند جميع المشاركات إلى الإرادة الحرة .

التوصيات:

للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا:

- اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لتمكين الشباب سياسياً، اجتماعياً، واقتصادياً، تتضمن تخصيص نسبة 30٪ من المقاعد في المؤسسات الحكومية والهيئات الدستورية للشباب، بما في ذلك ضمن وفد الحكومة في المفاوضات، مع ضمان تمثيل عادل للنساء والفئات الضعيفة.
- تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالتوظيف العام لتمكين الشباب الذين فقدوا فرص التوظيف بسبب النزاع، وفتح برامج توظيف استثنائية للشباب جرحى الحرب وذوي القدرات المحدودة.
- تعزيز برامج الدعم الاقتصادي للشباب عبر التمويل الصغير الميسّر للمشاريع الريادية، وتحفيز القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة الصغيرة) لضمان اشراكهم في إعادة الإعمار، وتوفير فرص عمل مستدامة.
- تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والنفسية للشباب المتأثرين بالنزاع، مع إنشاء مراكز متخصصة لإعادة تأهيل النازحين والعائدين والضحايا النفسيين والجسديين.
- تعميم ثقافة السلام ومأسسة السلام واتخاذ إجراءات عملية لدمج بناء السلام في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية، والعمل على خلق بيئات مؤسسية تمكينية داخل القطاع العام، تتجاوز الأنشطة الترفيهية إلى تمكين سياسي وتنموي حقيقي.
- تعزيز مشاركة الشباب في المشاورات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وضمان تمثيلهم في لجان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- ينبغي أن تتضمن أي استراتيجية وطنية لتعزيز الحوكمة الشبابية برامج مخصصة لتغيير الأنماط الثقافية التقييدية، من خلال إدماج مناهج تعليمية قائمة على النوع الاجتماعي، وتوسيع حملات التوعية العامة، وإشراك القيادات المجتمعية والدينية في خطاب التحول نحو شراكة متكافئة.

للسلطات المحلية في المحافظات الأربع (عدن، تعز، حضرموت، مأرب):

- صياغة خطط تنموية محلية تتضمن تمثيلًا فعالاً ومستدامًا للشباب في مراكز صنع القرار المحلي، مع وضع آليات شفافة للترشيح والتعيين.
- إنشاء مجالس شبابية محلية مستقلة وقوية، تعمل كأطر تمثيلية مؤسسية تعزز من مشاركة الشباب في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشاريع التنمية والسلام.

- دعم المبادرات الشبابية المحلية خاصة في مجالات الوساطة وبناء السلام، من خلال توفير تمويل مستدام، وتسهيل التعاون بين الشباب والسلطات الأمنية والمؤسسات الخدمية.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل المستمر للشباب لتعزيز قدراتهم القيادية والسياسية والفنية، وإتاحة فرص التواصل بين الشباب والمؤسسات الرسمية.

للأحزاب السياسية:

- ضرورة عقد المؤتمرات الحزبية على مستوى المديريات والمحافظات بانتظام، وضمان تصعيد الشباب إلى مواقع قيادية في الأحزاب، وعدم التذرع بالنزاع كعائق لانعقاد المؤتمرات الحزبية الفرعية
- تبني نهج تشاركي لشباب الأحزاب السياسية من خلال دعم شباب الأحزاب لتشكيل إطارات عمل شبابية مشتركة تجمع شباب وشابات الأحزاب السياسية، لتعزيز التقارب، والحوار، وتوفير برامج بناء قدرات لهذه الأطر الشبابية الحزبية المشتركة.
- ضرورة تشكيل منتديات سياسية حوارية للشباب، تجمعهم مع القيادات الحزبية من مختلف التوجهات، وتسهم في بناء جيل جديد من القيادات السياسية الشابة والمتمكنة.
- ضرورة توفير مراكز تدريب وتأهيل على مستوى كل حزب وتنظيم سياسي يُعنى ببناء القدرات القيادية للشباب.
- ضرورة قيام الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة 40٪ من مشاركاتها الداخلية والخارجية للشباب والشابات، وخاصة شباب الأحزاب في الأرياف.
- انتهاج سياسة تطوير أجنحة شبابية موازية داخل الأحزاب السياسية تتمتع بقدر من الاستقلالية في تحديد برامجها وأنشطتها.

لمنظمات المجتمع المدني:

- العمل على التشبيك والاستدامة، وتجاوز المشاريع قصيرة الأجل المعتمدة على التمويل الخارجي، وبناء نماذج تمويل مستدامة وشبكات قوية مع السلطات المحلية والقطاع الخاص
- توفير برامج تدريبية طويلة الأجل وموجهة للشباب تركز على المهارات السياسية والتفاوضية والقيادية، بالإضافة إلى المهارات المهنية والتقنية عبر برامج تدريبات متقدمة تستهدف شرائح متنوعة من الشباب مع توسيع نطاق الاستهداف ليشمل الشباب في الأرياف والمناطق النائية.
- الانخراط الفاعل في الحوار الوطني ومسارات السلام، وضمان إدماج الشباب بشكل حقيقي في قرارات الحوكمة المحلية والوطنية، وتجنب اقصاء الشباب أو حصر مشاركتهم في شكل رمزي.
- تعزيز دور المرأة الشابة في المجتمع والسياسة، والعمل على إزالة الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركتها الفاعلة.

للمنظمات الدولية والجهات المانحة:

- العمل على تعزيز استقلالية المنظمات والمبادرات الشبابية، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأمد، من خلال تطوير خطط تمويل داخلية وتوفير الموارد المستدامة.
- تخصيص تمويل مستدام وموجه لبرامج تمكين الشباب، يراعي خصوصية السياقات المحلية في المحافظات الأربع، ويركز على بناء القدرات المؤسسية للمكونات الشبابية.
- دعم مبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي للشباب المتضررين من النزاع، مع مراعاة الفئات الأكثر هشاشة كالأطفال المجندين والنازحين والعائدين والنساء وذوي الاعاقة. بما في ذلك دعم بناء مراكز لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- العمل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني على خلق مساحات حوارية مفتوحة ومستقلة "واقعية والكترونية"، تتيح للشباب التعبير عن آرائهم ومساهماتهم في صنع القرار، بشكل مستقل، وإنشاء آلية متابعة وتقييم مشتركة مع الجهات المحلية لضمان شفافية التنفيذ وقياس النتائج بانتظام.
- دعم تطوير أطر تشريعية وسياساتية وطنية تعزز من الحقوق السياسية والاقتصادية للشباب، مع التركيز على القضاء على الممارسات التمييزية والإقصائية.
- تنسيق التدخلات المتعلقة بالشباب، وتسهيل بناء شراكات بين الجهات المحلية والدولية لزيادة تأثير المبادرات الشبابية، وتحويلها من برامج قصيرة الأجل إلى مشاريع تنموية طويلة الأمد.

لمكتب المبعوث الأممي إلى اليمن:

- العمل على إشراك الشباب والشابات بشكل فعّال في جميع مراحل مفاوضات السلام والوساطة ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات، مع ضمان تمثيل للنساء والفئات الضعيفة.
- الضغط لإدراج قضايا الشباب بشكل صريح في أي اتفاق سلام مستقبلي، بما في ذلك الحماية، والمشاركة، والادماج، مع ضمان وضع آليات واضحة لمشاركتهم في العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار.
- التشديد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن، وغيره من الأطر الدولية ذات الصلة، لتوفير سند قانوني ودفع سياسي لإشراك الشباب.
- دعم جهود بناء القدرات المؤسسية للشباب، والعمل على إرساء أطر دائمة للحوار والمشاركة الشبابية في العملية السياسية الوطنية.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية لضمان استدامة دعم الشباب خلال مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

للشباب والمكونات الشبابية:

- المشاركة المنظمة: الانتقال من المبادرات العفوية وغير الرسمية إلى العمل ضمن هياكل مدنية وسياسية منظمة لزيادة تأثيرهم الجماعي
- تنمية المهارات: السعي لبناء القدرات الفردية والجماعية واكتساب المهارات الشخصية والمهنية في مجالات مثل القيادة والمناصرة وإدارة المشاريع، لتعزيز قدرتهم على المشاركة في الحوكمة.
- المناصرة: الانخراط في الحوار والمناصرة لتعديل القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية التي تحد من مشاركتهم في الحياة العامة.
- العمل على تشكيل روابط للضحايا من الشباب، وتبني آليات مناصرة فعالة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لإيصال أصواتهم إلى طاولة المفاوضات، وزيادة فرص مشاركتهم وتضمين مطالبهم في برامج العدالة الانتقالية.
- تطوير آليات الحوار والتواصل مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني، للمطالبة بحقوقهم وتمكينهم في صنع القرار، وبناء شراكات على مستوى المحافظات.
- الانخراط في حملات توعية مجتمعية تهدف إلى مناهضة خطاب الكراهية والعنف، وتعزيز الهوية الوطنية والتعايش السلمي، وكذلك حملات وأنشطة حماية البيئة والمناخ.